Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain
PO Box 65202 | Washington, DC 20035 | www.adhrb.org | @ADHRB

اعتقالات متواصلة تنتزع أطفال البحرين من مقاعد الدراسة وتزج بهم في السجون

مقدّمة

مثّل 8 أبريل 2024، تاريخ صدور المرسوم الملكي بالعفو عن 1584 سجينًا، منهم ما يقارب الأربعين طفلًا أو قاصرًا تم اعتقالهم بشكل تعسفي وهم تحت السن القانوني بتهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير، خطوة إيجابية تلقفها العديد من المواطنين والناشطين في مجال حقوق الإنسان كبادرة أمل بفتح صفحة جديدة تنهي فصول الاستهداف والملاحقة والاعتقال على خلفيات سياسية. لكن رغم الإفراج عن القاصرين المعتقلين، لم يتحقق الأمل في بداية جديدة. استمرت حملات الاعتقال والاستدعاء والمحاكمات، مما عمق الإحباط واليأس.

منذ 8 أبريل 2024، تم استدعاء واعتقال العشرات من أطفال البحرين بناء على تهم ملفقة تتعلق بحرية التعبير أو التجمع أو بناء على تهم تتعلق بآراء سياسية معارضة، وتعرضوا لانتهاكات واسعة لحقوق الطفل. من بين هذه الاعتقالات، وثقت ADHRB قضايا 10 قاصرين سجنوا في قضايا مختلفة بعد أن تعرض جميعهم لاعتقالات تعسفية دون مذكرات قانونية، واحتجاز طويل دون محاكمة عادلة، مع انتزاع اعترافاتهم تحت التهديد والتعذيب النفسي والجسدي، وحرمانهم من التمثيل القانوني ومن الاتصال بأسرهم طوال مدّة احتجازهم. وبحسب التوثيقات، مددت النيابة الاحتجاز التعسفي للموقوفين مع تلفيق التهم بحقهم بشكل متتالي وتأجيل جلسات المحاكمة بشكل متكرر. وطوال مدة التحقيق، خضع الموقوفون للاستجواب من دون حضور محام أو ولي أمر، وتعرضوا للضغوط والتعذيب النفسي. وخلال جلسات المحاكمة حرموا من فرصة الدفاع عن أنفسهم أو الطعن في الأدلة المقدمة ضدهم، وقد حكم على عدد منهم بالسجن برغم عدم وجود أدلة ملموسة تثبت تورطهم.

وقد وثقت ADHRB الانتهاكات التي تواصلت بحقهم داخل سجن المحكومين الصغار، إذ تعرضوا لسوء المعاملة، والحرمان من العلاج والتعليم والزيارات في كثير من الأحيان وإحياء الشعائر الدينية، إضافة إلى سوء الوجبات الغذائية، ورداءة الأسرّة والبطانيات، وتم منعهم من شراء احتياجاتهم أو الحصول على ملابس جديدة، مع فرض تكاليف الاتصال على عائلاتهم كشرط للسماح لهم بالتواصل. تعكس هذه الممارسات نمطًا ممنهجًا من الانتهاكات بحق الأطفال المعتقلين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية.

وقال حسين عبد الله، المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين: "يجب علينا أن ننسى تمامًا أي فكرة مفادها أن البحرين قد فتحت صفحة جديدة. يبدو أن العفو لم يفسح المجال في سجون البحرين إلا لدفعة جديدة من الأطفال الذين يعانون من نفس التعذيب والإساءة والإهمال الذي رأيناه من قبل. متى سنرى نهاية حقيقية لهذه الوحشية؟"

أولًا: تصاعد حملة القمع

شهدت البحرين تصعيدًا ضد الحريات العامة منذ أكتوبر 2023، تاريخ خروج تظاهرات حاشدة تنديدًا بالعدوان على غزة، ومن ذلك الوقت، وثقت منظمة ADHRB الاستدعاءات و الاعتقالات الواسعة التي شنتها أجهزة وزارة الداخلية في البحرين بحق مواطنيها، والتي طالت 32 قاصرًا في الفترة الممتدة ما بين 25 أغسطس 2023 وحتى 16 ديسمبر 2023. تم اعتقال قصر تتراوح أعمارهم بين 14 و18 عامًا بشكل تعسفي، دون إبراز مذكرات توقيف أو استدعاءات. تعرض العديد منهم للضرب والتهديد وإساءة المعاملة في أثناء اعتقالهم، وتم مصادرة ممتلكاتهم في أثناء التحقيقات. كما جرى استجوابهم دون حضور ذويهم أو محامٍ، مع استخدام التعذيب النفسي والجسدي لإجبارهم على الاعتراف بتهم جاهزة مثل التجمهر وأعمال الشغب. وفقًا للمفرج عنهم، كان السبب الحقيقي لاعتقالهم لا يتعدى ارتداء الكوفية الفلسطينية!

وبحسب الإحصاءات، فقد اعتقلت السلطات البحرينية منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في 7 أكتوبر 2023 وحتى نوفمبر 2024، 344 مواطنًا، بتهم تتعلق بالتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني. تم توجيه تهم إهانة "دولة صديقة" لمواطنين داسوا علم الكيان الإسرائيلي أو حرقوه، بينما وُجهت تهم التجمهر والشغب للغالبية الذين شاركوا في تظاهرات سلمية تضامنية. كما تم استدعاء أكثر من 150 مواطنًا للتحقيق بسبب منشورات عن اغتيال الأمين العام السابق لحزب الله السيد حسن نصر الله، وطلب منهم حذف المنشورات وتوقيع تعهد بعدم تكرارها، فيما تم اعتقال عدد منهم بتهمة تمجيد شخصية إرهابية.

برغم الترويج للعفو، كان التصعيد سيد الموقف. قمع للمظاهرات واستخدام العنف ضد المتظاهرين، بما فيه الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع. من بين الأحداث الدموية في يوليو 2024، أطلقت قوات الأمن البحرينية النار على القاصر حسين حبيب بدّاو في رأسه خلال تواجده في منطقة الدراز. الحادثة أسفرت عن إصابته بجروح خطيرة، بما في ذلك كسر في الجمجمة. مثّلت هذه الحادثة مثالًا صارخًا على الاستخدام المفرط للقوة ضد القاصرين المشاركين في التظاهرات.

ثانيًا: العفو الملكي لم يمنع حملات الاعتقال

العفو الملكي في أبريل 2024، روّج لتبييض السجون من القاصرين. وبالفعل كاد سجن الحوض الجاف أن يخلو من صغار المحكومين لولا الإبقاء على محمد حسن أحمد علي، الذي اعتُقل في 28 أغسطس 2019 عندما كان عمره 16 عامًا، وحُكم عليه بالسجن 11 عامًا بعد محاكمته كراشد. تم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الشباب الآخرين إما عبر العفو الملكي أو العقوبات البديلة أو السجون المفتوحة، باستثناء محمد. في السنتين الماضيتين، تم الإفراج عن 182 طفلًا معتقلًا بموجب القانون رقم 4 لعام 2021 الذي يُطبق بأثر رجعي على المعتقلين القاصرين، ولكن القانون لم يُطبق على محمد، الذي لا يزال في السجن بعد قضائه خمس سنوات، متجاوزًا بذلك الحد الأقصى المنصوص عليه في القانون البحريني للقاصرين.

وسرعان ما انضم إلى محمد في السجن عشرات الأطفال من جديد. إلى جانب محمد، يوجد حاليًا حوالي 38 معتقلًا دون سن 18 في سجن الحوض الجاف، بينهم 14 اعتُقلوا دون مذكرات توقيف. تعرض العديد منهم للتعذيب لانتزاع اعترافات كيدية، مع حرمانهم من حضور محامين خلال التحقيق، في انتهاك للقوانين المحلية والدولية. هؤلاء المعتقلون يواجهون انتهاكات مماثلة لتلك التي تعرض لها القاصرون في السنوات السابقة، مما يدل على وجود نمط ممنهج من الانتهاكات. هذا يشير إلى عدم جدية الحكومة في الإصلاح واستمرار سياسة الإفلات من العقاب التي تحمي المعتدين وتمنحهم الضوء الأخضر للتمادي في تجاوز القوانين.

ثالثًا: اعتقالات تعسفية بحق الأطفال

تواصل السلطات البحرينية استهداف القاصرين في حملات اعتقال تعسفية على خلفية مشاركتهم في مظاهرات سلمية وتضامنية. تُوجه لهم تهم تتعلق بالمشاركة في احتجاجات سياسية مناهضة للحكومة، بينما تُنفذ الاعتقالات دون مذكرات رسمية أو إشعار مسبق للعائلات. هذه الاعتقالات تندرج ضمن سياسة ممنهجة ضد كل من يعبر عن رأيه السياسي أو يشارك في فعاليات تدعو للإفراج عن السجناء السياسيين أو التضامن مع القضايا العربية، مثل فلسطين. كما تضاف إلى تلك الانتهاكات ممارسات قمعية تشمل الاعتقال والاحتجاز المطول دون تهم واضحة أو محاكمة عادلة. غالبًا ما يُجبر القاصرون على الاعتراف تحت الإكراه، ويُحرمون من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حضور المحامين أثناء التحقيقات.

منذ بداية عام 2024، واصلت السلطات البحرينية استهداف القاصرين في حملات اعتقال تعسفية على خلفية مشاركتهم في المظاهرات السلمية. في 29 أبريل 2024، حكمت المحكمة على ثلاثة قاصرين بالسجن لمدة ثلاثة أشهر وهم: ميثم محمود، قاسم جميل السميع (شقيق السجين السياسي ضحية الإعدام عباس السميع)، ومحمد منير مشيمع (ابن شقيق السجين السياسي ضحية الإعدام سامي مشيمع). وفي 16 مايو 2024، انقطعت أخبار القاصر محمد إسحاق من المالكية بعد استدعائه إلى مركز شرطة دوار 17.

في يونيو 2024، اعتُقل القاصر قاسم عبد الزهراء المبشر (17 عامًا) بعد تسليم نفسه إثر حكم قضائي بسجنه 3 أشهر صدر في مايو. ومع نهاية يوليو، أعلنت وزارة الداخلية عن اعتقال عدد من المشاركين في مسيرات وصفتها بالمخالفة، بينهم قاصرون، مبررة ذلك بعودتهم لارتكاب "الجرائم" رغم استفادتهم من العفو الملكي.

مع بداية أغسطس 2024، استمرت السلطات في اعتقال القاصرين بتهمة المشاركة في مظاهرات سلمية، حيث اعتُقل حسين صالح علي البري (17 عامًا) وعلي سلمان مرهون (16 عامًا) ومحمد عيسى محمد حسن خاتم (16 عامًا) في منطقة سترة بعد مطاردتهم. في 26 أغسطس، اعتُقل علي حسين المتروك (15 عامًا) من قرية كرانة وأُجبر على الاعتراف تحت الإكراه وفي نفس التاريخ اعتقل عباس مسلم جمعة 17 عاما على يد قوات مدنية ملثمة بعد أن قاموا بضربه على رأسه ووجهه من دون أن يعلموه بسبب اعتقاله وضربه

تصاعدت الانتهاكات في سبتمبر 2024 و استمرت الاعتقالات ضد القاصرين بسبب مشاركتهم في مظاهرات. ففي 1 سبتمبر، تم اعتقال إبراهيم عادل (16 عامًا)، وفي 23 سبتمبر، اعتُقل محمد شوقي بسبب مشاركته في مظاهرة سلمية وفي 26 سبتمبر اعتقل الطفل محمد موسى بالتهمة نفسها، كما تم استدعاء قاصرين آخرين للتحقيق من دون تقديم أسباب واضحة. وفي نهاية سبتمبر، تم توثيق اعتقال أكثر من 20 قاصرًا خلال احتجاجات تضامنية مع فلسطين ولبنان. في أكتوبر 2024، شملت الحملة اعتقالات قاصرين أيضًا من دون مذكرات توقيف أو إشعار مسبق لعائلاتهم. في 15 أكتوبر، اعتقلت السلطات البحرينية القاصر إلياس عباس العصفور من السنابس وأمرت النيابة العامة بسجنه لمدة أسبوع بتهمة المشاركة في صلاة الجمعة في الدراز. في 16 أكتوبر، اعتقل القاصر علي عبد الله عبد الكريم البالغ من العمر 17 عامًا في أثناء مروره عبر نقطة تفتيش، في 21 أكتوبر، داهمت السلطات منزل عبد العزيز الحمادي (16 عامًا) واعتقلته من بعد منتصف الليل، وفي 30 أكتوبر اعتقلت قاسم زهير (16 عامًا) بسبب تغريداته التضامنية مع فلسطين ولبنان.

في 4 نوفمبر، أرجأت محكمة بحرينية جلستي محاكمة ثمانية سجناء سياسيين قاصرين وأعادت تحديد موعدهما إلى 11 نوفمبر 2024. المجموعة الأولى تضم أربعة من سترة والمعامير: ح.م (16 عامًا)، علي سعيد سديف (16 عامًا)، وفاضل عباس (18 عامًا). أما المجموعة الثانية فشملت أربعة سجناء من السنابس: علي رضا جعفر (17 عامًا)، علي البقالي (18

عامًا)، سيد أحمد الفلة (16 عامًا)، ومحمد موسى (16 عامًا). وفي 18 نوفمبر، أرجأت من جديد جلسات محاكمة أطفال سترة والمعامير إلى 15 ديسمبر 2024، وأطفال السنابس إلى 25 نوفمبر 2024.

في 2 ديسمبر، حكمت محكمة بحرينية على ثلاثة قاصرين من قرية سنابس بالسجن لمدة شهرين، وهم: سيد أحمد الفلة (16 عامًا)، وعلي رضا جعفر (17 عامًا)، ومحمد موسى (15 عامًا)، وأدينوا بتهم سياسية. كذلك تم تمديد احتجاز علي حسين علي ناصر المتروك (15 عامًا) لمدة أسبوعين إضافيين على ذمة التحقيق، وهو التمديد السادس منذ اعتقاله. وفي 15 ديسمبر، حكمت محكمة بحرينية على قاصرين - علي سعيد سديف وح.م بالسجن لمدة ستة أشهر. وفي 23 ديسمبر، تم تأجيل محاكمة ثلاثة أطفال من الكرانة، بمن فيهم عباس مسلم عبدلي البالغ من العمر 17 عامًا، إلى 30 ديسمبر. في 25 ديسمبر، اعتُقل الطفل رضا مرهون (17 عامًا) من بلدة السنابس عند جسر الملك فهد الحدودي مع السعودية.

هذه الانتهاكات تواصلت مع بداية العام الجديد. ففي 12 يناير 2025، حكم على ثلاثة قاصرين بالسجن لمدة 6 أشهر على إحدى القضايا وهم: عباس مسلم عبد علي (17 عامًا)، علي حسين ناصر المتروك (15 عامًا)، وعبد العزيز حسين جعفر آل حمادي (15 عامًا). في 14 يناير، أمر قاضي المحكمة الجنائية الكبرى باحتجاز عقيل مسلم عبدعلي عبدالحسين جمعة البالغ من العمر 15 عامًا، وهو أصغر طفل محتجز في البحرين، وحسين علي حسن مهدي البالغ من العمر 16 عامًا، وأرجأ محاكمتهما حتى 25 يناير بعد ظهورهما أمام المحكمة بناءً على أمر الإحالة. وفي 20 يناير 2025، أرجأت محاكمة كل من القصر علي رضا جعفر (17 عامًا)، وسيد أحمد الفلة (16 عامًا)، ومحمد موسى (16 عامًا)، إلى 17 فبراير 2025. وكانت المحكمة قد حكمت سابقًا على القاصرين الثلاثة بالسجن لمدة شهرين في 2 ديسمبر 2024، بتهم تتعلق بنشاطهم السياسي.

في 27 يناير 2025، تواصلت صدور الأحكام بحق القاصرين فأصدرت محكمة بحرينية حكمًا بالسجن لمدة ستة أشهر على ثلاثة سجناء سياسيين قاصرين: عباس مسلم عبد علي، وعلي حسين متروك، وعبد العزيز حسين الحمادي. ولاحقا في 11 فبراير حكم عليهم مجددًا بتهم متعلقة بالاحتجاج و التجمهر لمدة سنة لتصل أحكامهم حتى الآن لعام ونصف العام، وما تزال هناك قضايا أخرى يتوقع أن ترفع من أحكامهم. كما حكمت بالسجن 3 أشهر على أربعة قاصرين من السنابس هم علي رضا جعفر، وسيد أحمد الفلة، ومحمد موسى، ورضا مرهون بتهم ذات دوافع سياسية تتعلق بالتجمع غير القانوني والشغب. وكان ثلاثة منهم - علي رضا جعفر، وسيد أحمد الفلة، ومحمد موسى - قد حُكم عليهم سابقًا في 2 ديسمبر 2024 بالسجن لمدة شهرين بتهم مماثلة. في 30 يناير، اعتقلت السلطات البحرينية القاصر جابر سعيد الجريش البالغ من العمر 15 عامًا من شوارع سترة. وفي 2 فبراير، أمرت النيابة العامة باحتجازه لمدة سبعة أيام على ذمة التحقيق بتهم تتعلق بالتجمع غير القانوني والاعتداء على ضابط أمن.

وفي 22 فبراير 2025، اعتقلت قوات الأمن الأطفال نصرالله شاكر البالغ من العمر 13 عامًا من أبوصيبع، ومحمد علي سلمان البالغ من العمر 14 عامًا، وجواد حسين البالغ من العمر 15 عامًا، بعد مداهمات شنتها لتفريق مسيرات تشييع رمزية للسيد حسن نصرالله في سنابس وأبو صيبع والدية. وفي 25 فبراير 2025، حكم على علي عبد علي البقالي البالغ من العمر 18 عامًا بالسجن لمدة عام واحد وغرامة قدرها 500 دينار بحريني، بعد اعتقاله في سبتمبر من العام الماضي عند عودته من زيارة المراقد الدينية في العراق.

رابعًا: الانتهاكات خلال مراحل التقاضي

تعكس قضايا الأطفال المعتقلين في البحرين نمطًا متكررًا من المحاكمات غير العادلة التي تنتهك حقوقهم الأساسية وتتنافى مع المعايير القانونية الدولية. فقد تم اعتقال العديد من الأطفال تعسفيًا دون مذكرات توقيف قانونية، و تعرضوا للاختفاء القسري عن أهاليهم قبل أن يبلغوهم لاحقا من خلال اتصال سريع عن مكان تواجدهم، واحتُجزوا لفترات طويلة دون توجيه تهم

واضحة أو محاكمات عادلة، بينما اعتمدت السلطات في أغلب الحالات على اعترافات انتُزعت تحت التعذيب والضغط النفسي والجسدي.

تشهد قضايا المعتقلين العديد من الانتهاكات التي تفتقر إلى أسس العدالة والشفافية. تتمثل هذه الانتهاكات في الإجراءات التعسفية التي تنتهك الحقوق القانونية والإنسانية للمعتقلين، وأبرز ما يسجل:

- الاعتقالات التعسفية من دون إبراز مذكرات توقيف قانونية.
- الاحتجاز لفترات طويلة دون توجيه تهم واضحة للضحايا ومن دون تحويلهم لمحاكمات عادلة أمام القاضي.
- إخفاء أماكن احتجاز المعتقلين عن ذويهم في الساعات الأولى أو الأيام الأولى من الاعتقال
- انتزاع اعترافات تحت التهديد و/ أو التعذيب والضغط النفسي والجسدي.
- الحرمان من الوصول إلى أي تمثيل قانوني أثناء التحقيق.
- عدم عرض المعتقلين على قاضٍ خلال 24 ساعة من الاعتقال.
- إطالة مدة التوقيف والاحتجاز مع التأجيل المستمر لجلسات المحاكمة دون مبرر.
- تعذيب الأطفال جسديًا و/ أو نفسيًا لتخويفهم لإجبارهم على الإدلاء باعترافات.
- حرمان المعتقلين من حقهم في الزيارة طوال فترة الاحتجاز والتوقيف.
- حرمان المعتقلين من الاتصال بمحاميهم قبل وأثناء المحاكمات.

من ضمن القضايا، وثقت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين 10 من قضايا الأطفال القاصرين، شمل هذا التوثيق كلًا من: حسين صالح علي البري، علي سلمان مرهون، علي أحمد عمران خضير، ح.م، علي حسين متروك عبد الله، يوسف فاضل آل طوق، عباس مسلم عبدعلي عبدالحسين جمعة، عقيل مسلم عبدعلي عبدالحسين جمعة، محمد عيسى محمد خاتم، وعبدالعزيز حسين جعفر آل حمادي. وبحسب التوثيقات، تعرّض جميع هؤلاء المعتقلين لسوء المعاملة، والحرمان من العلاج والتعليم والزيارات، إضافة إلى سوء التغذية، ورداءة الأسرّة والبطانيات، وغياب البرامج الترفيهية. كما مُنعوا من شراء احتياجاتهم أو الحصول على ملابس جديدة، وفُرضت على عائلاتهم تكلفة الاتصالات كشرط للتواصل معهم، مما يعكس واقعًا قاسيًا وحرمانًا ممنهجًا من حقوقهم الأساسية.

- تعرض علي حسين متروك عبد الله البالغ من العمر 15 عامًا للاعتقال في 26 أغسطس 2024 خلال وجوده في قرية كرانة مع رفاقه من دون مذكرة توقيف و من دون علم أهله. وأثناء التحقيق، حُرم من التمثيل القانوني والتواصل مع أي محامي وأجبر على الإدلاء باعترافات كاذبة تحت التهديد بالعنف. كما لم يُعرض على قاضٍ خلال 24 ساعة من اعتقاله، كل ذلك يعد انتهاكًا صارخًا لضمانات المحاكمة العادلة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت النيابة في تمديد احتجازه تعسفيًا وتأجيل جلسات محاكمته بشكل متكرر وذلك لمدّة خمسة أشهر، من دون تمكينه من الدفاع عن نفسه أو الطعن في الأدلة المقدمة ضده. حكم عليه في قضيتين على خلفية التظاهر والتجمع بعام و نصف العام حتى الآن.

- تعكس قضية عباس مسلم عبدعلي عبدالحسين علي جمعه (17 عامًا) نمطًا مشابهًا من الانتهاكات. تم اعتقاله في 26 أغسطس 2024 أثناء توجهه إلى منزل جده، وتعرض للضرب على وجهه ورأسه خلال الاعتقال والتحقيق، مما أدى إلى جرح احتاج لخياطة في الرأس، كما تسبب بكسر نظارته. نتيجة الضرب والتهديد، أجبر عباس على الاعتراف بما طلب منه تحت الإكراه. ورغم تعرضه لمعاملة غير إنسانية، لم يُسمح له بمقابلة محامٍ أو تقديم أدلة لدحض الاتهامات الموجهة إليه. وفي 13 يناير 2025، صدر بحقه حكم بالسجن لمدة ستة أشهر ولاحقا في 11 فبراير حكم أيضا لمدة سنة في قضيتين ذات خلفية سياسية، مستندة إلى اعترافاته المنتزعة تحت التعذيب، في انتهاك واضح لحقوقه القانونية، ومازال ينتظره خمس قضايا أخرى ليحاكم عليها.

- وفي السياق ذاته، اعتُقل يوسف فاضل آل طوق البالغ من العمر 15 عامًا بعد تلقي عائلته استدعاءً إلى مركز شرطة سترة في 8 أغسطس 2024 دون تقديم أي مبرر قانوني، تعرض للاعتقال دون مذكرة توقيف. خضع للاستجواب والتعذيب دون حضور محامٍ أو ولي أمر، وهو ما حرمه من أي فرصة لحماية حقوقه القانونية. تعرض لضغوط نفسية وتهديدات مختلفة، لكنه امتنع عن الإفصاح عن التفاصيل حفاظًا على مشاعر أسرته. وإمعانًا في حرمانه من العدالة، تمت إحالة قضيته إلى المحاكمة بالاعتماد فقط على اعترافات انتُزعت تحت الإكراه من أصدقائه الذين تم اعتقالهم في ظروف مماثلة، دون تقديم أي دليل مادي يدعم التهم الموجهة إليه. وعلى الرغم من المطالبات العديدة التي قدمتها عائلته، فقد استمر احتجازه دون محاكمة عادلة، مع تأجيل جلسات المحاكمة مرارًا، وذلك لمدة خمسة أشهر، مما عمّق من معاناته وأثر سلبًا على مستقبله الأكاديمي والنفسي. في 25 فبراير صدر بحقه حكم بالسجن سنة مع دفع 500 دينار غرامة مالية.

- في أما عقيل مسلم عبدعلي عبدالحسين علي جمعه البالغ من العمر 15 عامًا، فقد تم اعتقاله بتاريخ 14 يناير 2025 من داخل المحكمة بعد إدراج اسمه فجأة ضمن المطلوبين الهاربين في قضية شقيقه دون إشعار مسبق، رغم مثوله عدة مرات للاستدعاءات المتكررة والتي كان والده يصطحبه إليها بنفسه، مما أثار الاستغراب بعد تصنيفه "بالهارب" في القضية! وبعد أن أكدت له السلطات في الاستدعاء الأخير أنه ليس مطلوبًا، فوجئ بقرار الاعتقال خلال مثوله أمام المحكمة بعد استدعائه للمحكمة. وأثناء التحقيقات، لم يُمنح الفرصة الكافية لإعداد دفاعه أو تقديم أدلة تثبت براءته، بل تم احتجازه وحرمانه من حقه في محاكمة عادلة مع استمرار التأجيل غير المبرر.

- أما محمد عيسى محمد خاتم، البالغ مع العمر 16 عامًا، فقد كان برفقة اثنين من أصدقائه عندما تلقى أحدهم اتصالًا من صديقه المحتجز في مركز شرطة سترة يطلب منه تسليم هاتفه الشخصي بعد اعتقاله. عند توجههم لتسليم الهاتف، تم احتجاز محمد فورًا دون إبراز أي مذكرة اعتقال. خضع للتحقيق لمدة يوم واحد، وبعد ذلك تم إحالته إلى النيابة العامة حيث تم توقيفه وتجديد احتجازه بشكل مستمر. في اليوم التالي لاعتقاله، عُرض محمد على النيابة العامة دون حضور محامٍ ودون إبلاغ عائلته. وخلال جلسة المحكمة، لم يُمنح الوقت الكافي للدفاع عن نفسه أمام القاضي، حيث اقتصر الأمر على عرض التهم عليه وسؤاله عما إذا كان قد ارتكب الجرائم المنسوبة إليه، قبل أن يتم تأجيل الجلسة للمرافعة. في 25 فبراير صدر بحقه حكم بالسجن سنة مع دفع 500 دينار غرامة مالية.

- كما واجه عبدالعزيز حسين جعفر آل حمادي، البالغ من العمر 15 عامًا عدة تهم سياسية ملفقة، واستندت التهم الموجهة إليه بالكامل إلى اعترافات انتُزعت منه تحت التعذيب أو من زملائه المعتقلين. تم اعتقاله في 20 أكتوبر 2024 من منزله ليلًا دون مذكرة توقيف، وتعرض للإخفاء القسري والتعذيب الجسدي والنفسي منذ لحظة اعتقاله. نُقل إلى غرفة مظلمة حيث ضُرب على رأسه، ثم أُخذ إلى مقر التحقيقات، حيث وُضع في غرفة باردة ومظلمة وهو معصوب العينين ومصفد اليدين، وتعرض للإهانات ذات الخلفية السياسية، وحُرم من النوم والطعام. خلال التحقيق، تعرض للضرب على رأسه والصفعات المتكررة على وجهه، وأُجبر على تقديم اعترافات كاذبة. لم يُعرض

على قاضٍ في غضون 24 ساعة كما يقتضي القانون، ولم يُسمح له بالتواصل مع محاميه قبل وأثناء المحاكمة، مما حرمه من فرصة تقديم أدلة لدحض التهم، خاصة أن عائلته كانت خارج المنزل وقت الحادث المزعوم. رغم عدم وجود أدلة مادية ضده، حُكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر، ثم لمدة سنة في فبراير. ورغم صدور قرار بإخلاء سبيله، أبقته السلطات محتجزًا بتهم جديدة، وفي ديسمبر، تفاجأت والدته بنقله إلى مركز احتجاز آخر، حيث رأته حافي القدمين بملابس ممزقة وكدمات على يديه. لم يُسمح لعائلته بزيارته طوال فترة توقيفه، وعند لقائه لاحقًا، بدا شاحب الوجه، يعاني من الأرق والخوف وسوء التغذية.إلى جانب التعذيب الجسدي والنفسي، حُرم عبدالعزيز من العلاج الطبي رغم معاناته من مشاكل في الفك وحاجته إلى جهاز طبي معين، كما خسر عامًا دراسيًا كاملًا بسبب احتجازه. وعلى الرغم من مناشدات عائلته المتكررة لإعادة النظر في قضيته ووقف الانتهاكات بحقه، لم تلقَ هذه المناشدات أي استجابة.

خامسًا: تأجيل المحاكمات

من خلال رصد قضايا الموقوفين، يبرز انتهاك تستخدمه البحرين كأسلوب انتقامي ضد الأطفال، وهو تأجيل المحاكمات. هذا الانتهاك يتعرض له الموقوفون بشكل متكرر، وبأسلوب تعسفي وغير قانوني. فيتم احتجازهم قسرًا لفترات مطولة من دون محاكمات، ويتم تأجيل جلسات المحاكمة أو النطق بالحكم مرارًا وتكرارًا.

ولطالما كان يحاكم الأطفال وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية البحريني، الذي يجعلهم عرضة لاحتجاز مطول قد تصل إلى 6 أشهر، مع تعرضهم للمحاكمة كبالغين، رغم وجود قانون العدالة الإصلاحية للأطفال في البحرين الذي يحدد معايير اعتقال واحتجاز ومحاكمة القاصرين! أما مدة الاحتجاز وفقًا لقانون العدالة الإصلاحية للأطفال فإنه لا يجوز تجاوز مدة الحبس الاحتياطي 30 يومًا، على أن يحال الأطفال إلى محكمة العدالة الإصلاحية وليس المحكمة الجنائية العادية. وبالتالي، فإن أي احتجاز يتجاوز 30 يومًا دون مراجعة قضائية للأطفال، أو احتجاز طفل دون 15 عامًا في السجن، يشكل انتهاكًا صريحًا للقانون البحريني. وفي كلتا الحالتين، سواء بالاعتماد على قانون الإجراءات الجنائية البحريني أو على قانون العدالة الإصلاحية للأطفال، فإن التوقيف الإداري للقاصرين يعد طويلًا جدًا ومخالفًا للقانون الدولي، الذي يحدد المدة القصوى لاحتجاز الأطفال قبل المراجعة القضائية ب24 ساعة وفق المادة 37 (ب) و(د) من اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ 11 و32 و37 من المبادئ الأساسية والتوجيهية للأمم المتحدة بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق أي شخص محروم من حريته في إقامة دعوى أمام المحكمة. كما أن هذه المهلة التي قد تصل إلى ستة أشهر بالنسبة للبالغين وفق قانون الإجراءات الجنائية البحريني تشكل في الأساس انتهاكًا صارخًا للمادة 9 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تحدد المدة القصوى لاحتجاز البالغين قبل المراجعة القضائية ب48 ساعة.

من خلال القضايا التي وثقتها منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، يبرز هذا الانتهاك بشكل جلي. إذ يتكرر استغلال النيابة العامة للقانون في المماطلة والتسويف في توجيه التهم وعقد جلسات المحاكمة، لتضاف إلى الانتهاكات الممارسة خلال جلسات التحقيق وجلسات المحاكمة التي في كثير من الأحيان يحرم فيها المتهم من حق الدفاع عن النفس، فكيف إذا كان الموقوف طفلًا؟!

عند رصد قضايا الموقوفين، يبرز نمط ممنهج من التأجيل المتكرر للمحاكمات. بعض هذه القضايا، تم تأجيلها أكثر من مرة (كقضايا كل من ح.م (16 عامًا)، علي سعيد سديف (16 عامًا)، فاضل عباس (18 عامًا)، وعلي البقالي (18 عامًا)). وفي حالات أخرى، تراوح تأجيل المحاكمات بفترات تبدأ من أسبوع وتصل إلى شهرين (مثل قضية كل من: عباس مسلم عبد علي

عبدالحسين جمعة (17 عامًا)، علي حسين ناصر المتروك (15 عامًا)، عبد العزيز حسين جعفر آل حمادي (15 عامًا)، عقيل مسلم عبدعلي عبدالحسين جمعة (15 عامًا)، حسين علي حسن مهدي (16 عامًا)، علي رضا جعفر (17 عامًا)، سيد أحمد الفلة (16 عامًا)، ومحمد موسى (16 عامًا)). أما الأخطر، فكان الإبقاء على عدد من القاصرين محتجزين لأشهر من دون محاكمات (مثل قضايا أحمد عمران (16 عامًا)، علي سلمان مرهون (16 عامًا)، محمد عيسى خاتم (16 عامًا)، وحسين صالح علي البري (16 عامًا).

بعض هذه القضايا، يتم تأجيل المحاكمات بشكل جماعي للموقوفين. ففي حالات كل من ح.م، علي سعيد سديف، وفاضل عباس، تم تأجيل محاكمتهم في 2 نوفمبر 2024 إلى 11 نوفمبر 2024، ثم مرة أخرى من 18 نوفمبر 2024 إلى 15 ديسمبر 2024، وفيها تم الحكم على ح.م وعلي سديف بالسجن لمدة 6 أشهر.

أما في قضايا كل من علي رضا جعفر، علي البقالي، سيد أحمد الفلة، ومحمد موسى، فقد تم تأجيل محاكماتهم في 4 نوفمبر إلى 11 نوفمبر، ومن 18 نوفمبر إلى 25 نوفمبر، ثم إلى 2 ديسمبر وفي هذه الجلسة حكم عليهم بالسجن لمدة شهرين بعدد من القضايا. وقد تم تأجيل محاكمتهم في قضايا أخرى مجددًا من 20 يناير 2025 إلى 17 فبراير 2025.

وقد تعرض علي حسين ناصر المتروك لتأجيل متكرر لمحاكمته ما أدى إلى استمرار احتجازه لفترات طويلة قبل صدور الحكم القضائي بحقه. اعتقل علي المتروك في أغسطس 2024، وتم تمديد احتجازه أكثر من 6 مرات. وبعد تأجيلات متكررة للمحاكمة، حكم عليه في يناير 2025 بالسجن لمدة 6 أشهر. ولا يختلف الحال في قضية القاصر يوسف آل طوق المعتقل منذ 8 أغسطس 2023، والذي لا يزال ينتظر محاكمته التي تأجلت مرارًا وتكرارًا، ويتوقع أن يصدر الحكم في قضيته بتاريخ 25 فبراير.

هذا الانتهاك، دفع عددًا من الموقوفين إلى اللجوء لخطوة الإضراب احتجاجًا على ما يتعرضون له. مؤخرًا، في 14 يناير 2025، أعلن كل من سيد قاسم العلوي، حسين السماهيجي، سجاد العجيمي، علي البقالي، وأحمد شاهين، الموقوفون في سجن الحوض الجاف، الإضراب عن الطعام مطالبين بالإفراج عنهم أو المسارعة في محاكمتهم بعد أن تجاوزت مدّة توقيف بعضهم 4 أشهر.

وكان قد لجأ كل من محمد عيسى خاتم، علي أحمد عمران، علي سلمان مرهون، حسين صالح علي البري، إلى الخطوة نفسها في ديسمبر 2024، للمطالبة بإخلاء سبيلهم أو محاكمتهم.

سادسًا: الانتهاكات الموثقة في سجن الحوض الجاف

تستمر مراكز الاحتجاز في البحرين، وبشكل خاص سجن الحوض الجاف، في ممارسة انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، ويزداد القلق بشكل خاص حيال الأطفال المحتجزين الذين يعانون من ظروف احتجاز غير إنسانية وقاسية. على الرغم من وجود قوانين محلية ودولية تضمن حقوق الأطفال، فإن الانتهاكات الجسيمة تتواصل في هذا السجن بحق جميع الأطفال الموقوفين وتشمل بحسب مصادر ADHRB الانتهاكات التالية:

- سوء المعاملة
- الحرمان من العلاج والرعاية االصحية

- الحرمان من التعليم
- الحرمان من الزيارات
- الحرمان من إحياء الشعائر الدينية
- سوء الوجبات الغذائية
- الحرمان من الشراء من دكان السجن
- الحرمان من الملابس الجديدة
- رداءة الأسرّة والبطانيات
- غياب البرامج الترفيهية
- تكلفة الاتصال من السجن يتحمله أهل الطفل والا حرم منه.

وبحسب مصادر المنظمة، فإن الأطفال الموقوفين يتعرضون لإجراءات كيدية في حال مطالبتهم بأي من هذه الحقوق، منها العقاب الجماعي والحبس الانفرادي. ومن الأمثلة على ذلك فرضت عقوبات جماعية لمدة أسبوع على صغار الموقوفين في الحوض الجاف بتاريخ 7 يناير، وذلك على خلفية مطالبتهم بتوفير مياه ساخنة للاستحمام. شملت العقوبة الحرمان من الاتصال والحرمان من الكانتين. والإجراء الذي اتخذته إدارة الحوض الجاف بتاريخ 20 يناير 2025، بحرمان الموقوفين من الاتصال مدة أسبوع، والحرمان من التشمس، والحرمان من الشراء من متجر السجن، لمجرد حديثهم مع بعضهم من باب الزنزانة! والأطفال الذين تعرضوا لهذا الإجراء هم: علي عمران، حسين البري، محمد خاتم، علي سلمان، وآخرين في زنزانة أخرى.

1. التعذيب والمعاملة القاسية

تواصل السلطات البحرينية ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية ضد الأطفال المحتجزين في سجونها، مما يشكل انتهاكًا واضحًا للقوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. في 23 أكتوبر 2024، أفاد عبدالعزيز الحمادي، وهو طفل محتجز، خلال مكالمة هاتفية مع عائلته أنه تعرض لإساءة جسدية من قبل السلطات في أثناء مدّة احتجازه. يبرز هذا الانتهاك الممارسات التعسفية التي يتعرض لها الأطفال داخل مراكز الاحتجاز، حيث يُستخدم التعذيب كوسيلة لإخضاعهم وانتزاع اعترافات. تم نقله إلى مركز شرطة البديع، حيث تم احتجازه في مكان مظلم وبارد لمدة 48 ساعة للتحقيق. خلال هذه المدة، تعرض للتعذيب والضرب المتكرر على رأسه. خلال التحقيق، طُلب منه إزالة عصابة العينين والتعرف على صور أشخاص، وعندما نظر إلى المحقق بالخطأ، تعرض للضرب والصفع. وعند إنكاره معرفة الأشخاص في الصور، تم ضربه مجددًا على رأسه وأُجبر على الاعتراف بمعرفتهم تحت وطأة التعذيب. طوال فترة احتجازه، مُنع من التواصل مع عائلته.

في حادثة أخرى وثقتها عائلة المحتجز فاضل خليل إبراهيم، البالغ من العمر 18 عامًا، أفاد فاضل في اتصال مع عائلته أنه تعرض لسوء معاملة جسدية ونفسية على يد أحد أفراد الأمن في سجن الحوض الجاف، بعد مطالبته بحقه في الزيارة. تسلط هذه الممارسات الضوء على المنهجية القمعية التي تتبعها السلطات البحرينية داخل السجون.

وفي 25 سبتمبر 2024، سقط السجين السياسي القاصر عباس مسلم عبدعلي جمعة في سجن الحوض الجاف في أثناء تواجده في المنطقة الخارجية مع زملائه السجناء، مما استلزم نقله إلى عيادة السجن بسبب الغرز في رأسه نتيجة السقوط. وتزامن ذلك مع استدعائه للتحقيق من قبل النيابة العامة. كما أفاد بأنه تعرض للضرب المبرح على وجهه والنظارات داخل سيارة الشرطة فور اعتقاله.

كذلك، فقد تعرض محمد عيسى محمد خاتم للأذى النفسي بسماعه الشتائم والإهانات الحاطة بالكرامة الإنسانية. العقاب جاء بسبب "التحدث بصوت مرتفع"، وهو إجراء عقابي تعسفي وينتهك مبدأ التناسبية، خاصة وأنه يتم تطبيقه على أطفال دون سن الثامنة عشر. ومما تعرض له محمد وزملاؤه، الحرمان من الاتصال بأسرهم والخروج للتشمس، ما يعني إبقاءهم في عزلة تامة داخل الزنزانة لمدة تصل إلى أسبوع، بالإضافة إلى منعهم من شراء احتياجاتهم الأساسية من دكان السجن، وغيرها من الانتهاكات التي تشكل تهديدًا لصحتهم النفسية والجسدية.

2. انتهاك الحق في التعليم

أدى احتجاز الأطفال في البحرين إلى حرمانهم بشكل منهجي من حقوقهم التعليمية. وثقت العديد من الحالات التي تكشف عن تأثير هذه الانتهاكات على مستقبل الأطفال الأكاديمي والنفسي. فقد واجه الأطفال المحتجزون صعوبات كبيرة لإتمام إجراءات تسجيلهم المدرسي، من بين ذاك عقبات إدارية وإجراءات قانونية مطولة حرمتهم من الالتحاق بالعام الدراسي.

على سبيل المثال، تلقت والدة الطفل علي حسين المتروك (15 عامًا) جدول امتحاناته بينما كان لا يزال قيد الاحتجاز، ما حال دون تمكنه من حضور مدرسته. تم استدعاء والدته إلى الوزارة، حيث قُدم لها خياران: إما سحب علي من المدرسة أو قبول شهادة تحمل عبارة "محروم" مع معدل صفر. وبالمثل، خسر طفلان من قرية كرانة - عباس مسلم عبدعلي عيدالحسين جمعة (17 عامًا)، وعبدالعزيز حسين جعفر الحمادي (15 عامًا) - فصلًا دراسيًا كاملاً نتيجة اعتقالهم. هؤلاء الأطفال مهددون بفقدان العام الدراسي بأسره، مما يشكل انتهاكًا واضحًا لحقهم في التعليم. كما تعرض حسين علي حسن مهدي عباس (16 عامًا) للاعتقال في بداية العام الدراسي الجديد، وهو ما هدد مستقبله الأكاديمي.

وفي تجاهل للحق في التعلم، قررت النيابة العامة تمديد حبس أربعة أطفال من سترة -علي أحمد خضير، وعلي سلمان مرهون، وحسين صالح علي البري، ومحمد عيسى خاتم - لمدة أسبوعين إضافيين على خلفية مشاركتهم في احتجاجات سلمية. القرار لم يؤثر فقط على مستقبلهم الأكاديمي، بل أفرغ مقاعدهم الدراسية في وقت حساس من مسيرتهم التعليمية، حارمًا إياهم من فرص التعلم الذي يعد أساسًا لحياتهم المستقبلية.

كذلك، فقد يوسف فاضل آل طوق عامًا دراسيًا كاملًا بسبب اعتقاله، حيث رفضت إدارة مركز احتجاز الحوض الجاف السماح له بمواصلة تعليمه أو أداء الامتحانات. ومع عدم توفر أي برامج تعليمية أو ترفيهية داخل المركز، حُرم يوسف من أي فرصة لإكمال مسيرته الأكاديمية، مما أثر بشكل كبير على مستقبله التعليمي والمهني.

هذه القضايا ليست منفردة، بل هي جزء من سلسلة من الانتهاكات التي تمس حقوق الأطفال في البحرين، مما يثير تساؤلات حول احترام السلطات لحقوق الطفل ومستقبل الأجيال الشابة في البلاد.

3. الظروف غير الإنسانية

يعاني الأطفال في المبنى 17 من ظروف احتجاز قاسية تؤثر بشكل كبير على صحتهم الجسدية والنفسية. يتعرضون لنقص حاد في المياه النظيفة، حيث يتم تزويدهم بمياه ذات رائحة كريهة وغير صالحة للاستهلاك. كما أن الكميات المقدمة لهم غير كافية لتلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية. وبالإضافة إلى نقص المياه، يعاني الأطفال من غياب النظافة الشخصية، مما أدى إلى انتشار الأمراض الجلدية بينهم. وكذلك فإن الاكتظاظ في الزنازين يزيد من تعقيد هذه الظروف، حيث يُحتجز ثمانية أطفال في زنزانة صغيرة غير ملائمة لاحتياجاتهم الأساسية. هذا الاكتظاظ يساهم في تدهور حالتهم النفسية والجسدية، مما يزيد من الضغط النفسي الذي يتعرضون له يوميًا ويجعل ظروف احتجازهم غير إنسانية.

في 15 أكتوبر 2024، بدأ 31 سجينًا من صغار السجناء بمبنى 17 في الحوض الجاف بإضراب عن الطعام، اعتراضًا على حرمانهم من حقهم في التواصل مع عائلاتهم عبر المكالمات الهاتفية والفيديو. هذا الإجراء يعكس عمق الإحباط الذي يشعر به القاصرون نتيجة للإهمال المستمر لاحتياجاتهم الأساسية.

وفي 21 نوفمبر 2024، فرضت إدارة سجن الحوض الجاف عقوبات قاسية على خمسة قُصّر محتجزين في الزنزانة رقم 10 بالمبنى 17. شملت العقوبات منعهم من الخروج من الزنزانة طوال اليوم، حرمانهم من الاتصال الهاتفي وأشعة الشمس، بالإضافة إلى منعهم من الحصول على وجبتي الإفطار والغداء. القُصّر الخمسة هم: هادي يونس، حسن حميد، محمد شوقي، عبدالله عباس، وسيد حسين جواد. لم تقدم الإدارة أي تبريرات لهذه الإجراءات العقابية، مما يعد انتهاكًا واضحًا للقانون الوطني، وبخاصة قانون العدالة الإصلاحية للأطفال، وكذلك للمعايير الدولية التي تحظر العقوبات التعسفية.

في 23 ديسمبر 2024، وكنوع من الاحتجاج السلمي على هذا الوضع، غطى الأطفال كاميرات المراقبة في الزنازين. ورغم مطالباتهم المتكررة بتحسين الظروف، لم يتلقوا سوى إبريق ماء واحد غير نظيف لكل زنزانة، دون أن تتخذ الإدارة أي خطوات فعلية لتحسين الوضع أو توفير مياه نظيفة.

ومن ضمن القضايا الموثقة في مركز احتجاز الحوض الجاف، حُرم يوسف فاضل آل طوق من مياه الشرب النظيفة والملابس الشتوية المناسبة، مما جعله عرضة للبرد الشديد. وأُجبر على مواجهة انقطاع الاتصالات عن أسرته لأيام متواصلة كإجراء عقابي جماعي، ما أدى إلى شعوره بالحرمان الشديد.

كما تم حرمان محمد عيسى محمد خاتم من حقه في الزيارات العائلية والاتصال بأسرته، كما مُنع من الخروج للتشمس لمدة وصلت إلى سبعة أيام متواصلة. وعلاوة على ذلك، حُرم من إلقاء النظرة الأخيرة على والدته التي وافتها المنية في 10 يناير 2025، واستمر احتجازه رغم ظروفه الإنسانية القاسية. وقد تزامنت إحدى جلسات محاكمته، التي عقدت في 12 يناير 2024، مع اليوم الثاني لمراسم عزاء والدته، حيث تقدم بطلب لحضور المراسم. وعلى الرغم من موافقة القاضي على إخلاء سبيله مؤقتًا للسماح له بالمشاركة في العزاء، شريطة أن يتم تسليمه واستلامه من قبل مركز شرطة سترة، إلا أن النيابة العامة تجاهلت أمر القاضي ولم تنفِ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراحه.

في 20 يناير 2025، أفيد بأن العديد من القاصرين المحتجزين في منشأة الأحداث في سجن الحوض الجاف، مثل علي عمران وحسين الباري ومحمد خاتم وعلي سلمان، حُرموا من الحق في الاتصال بأسرهم وشراء المواد الأساسية من متجر السجن والوصول إلى الترفيه في الهواء الطلق لمدة تصل إلى سبعة أيام. تم تطبيق هذه التدابير كعقوبة على "التحدث بصوت عالٍ". أدى هذا الحرمان إلى عزلهم التام داخل زنازينهم، مما أثار القلق بشأن تأثيره على صحتهم العقلية والجسدية. وقد نشرت والدة المعتقل علي عمران تسجيلًا صوتيًا عبرت خلاله عن إدانتها الشديدة للمعاملة القاسية التي يتعرض لها الموقوفون.

يعاني الأطفال في سجن المحكومين من آلام شديدة في المعدة بعد تناول وجبات غير مطبوخة جيدًا وغير صالحة للأكل، بعضها يحتوي على آثار دماء وتنبعث منها روائح كريهة. وقد وردنا عن تسمم 3 سجناء منهم السيد مقتدى قاسم، ما اضطر بعضهم إلى طلب الرعاية الطبية في عيادة السجن. وقدم القاصرون شكاوى متعددة يشتكون فيها سوء الوجبات الغذائية، من بينها ثلاث شكاوى قدمت خلال خلال أسبوع واحد! ويطالب القاصرون بتحسين جودة الطعام بحيث يكون مغذيًا وكافيًا وآمنًا، فضلًا عن تغيير مزود الطعام ومحاسبة المسؤولين عن هذا الإهمال. ومع ذلك، فشلت إدارة السجن في اتخاذ أي إجراءات تصحيحية، ويستمر نفس مزود الطعام في تقديم الوجبات.

رغم توثيق هذه الانتهاكات ونشر صوتيات للمعتقلين الصغار على وسائل التواصل الاجتماعي وتحرك الأهالي ورفعها إلى الجهات المعنية داخل إدارة السجون، بقي الوضع كما هو دون أي تدخل جاد من السلطات لتحسين الظروف أو توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للسجناء، مثل المياه النظيفة والرعاية الصحية. هذا التقاعس يعكس تجاهلًا صارخًا لحقوق الأطفال في السجون، ويؤكد فشل السلطات في تنفيذ التزاماتها تجاه تحسين أوضاع الاحتجاز وفقًا للمعايير الدولية.

4. الحرمان من ممارسة الشعائر الدينية

وتمنع الإدارة بشكل ممنهج إحياء المناسبات الدينية، مثل الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وتفرض قيودًا مشددة على ممارسة الشعائر الدينية تحت حجج إدارية غير واضحة. هذا المنع يعد نوعًا من التضييق على الحرية الشخصية التي تشمل الحرية الدينية.

في المكالمة المسجلة مع عائلاتهم في 21 سبتمبر 2024، أفاد السجناء بأنهم يُمنعون من ممارسة شعائرهم الدينية بحجج إدارية غير مبررة. يشير هذا إلى سياسة مُمنهجة تهدف إلى قمع هذه الحقوق الأساسية. يُضاف إلى ذلك أن السجناء الذين يواصلون محاولة ممارسة شعائرهم الدينية يُواجهون بعقوبات صارمة، مثل العزل الانفرادي لفترات طويلة، مما يضاعف من معاناتهم النفسية والجسدية. وعلى الرغم من تقديم السجناء لطلبات رسمية للسماح بإقامة الشعائر الدينية، يتم رفض هذه الطلبات بشكل متكرر دون أي مبررات واضحة أو قانونية. هذا الرفض يعكس سياسة ممنهجة من قبل إدارة السجن لتقييد الحقوق الدينية للسجناء السياسيين. في مواجهة هذا التجاهل المستمر لحقوقهم الدينية، يتخذ السجناء تدابير احتجاجية للتعبير عن رفضهم للظلم الواقع عليهم. من بين هذه التدابير، الإضراب عن الطعام الذي خاضه القاصرون في 15 أكتوبر.

هذا الرفض المستمر يتفاقم مع سياسة السجن في توزيع السجناء عشوائيًا بين الزنازين، بحيث يتم جمع سجناء من ديانات وطوائف مختلفة في نفس الزنزانة، مما يجعل من المستحيل تنسيق إقامة الشعائر الدينية بشكل جماعي. هذا التوزيع لا يأخذ في الاعتبار احتياجات السجناء الدينية، ما يزيد من تعقيد فرصهم في ممارسة عباداتهم بحريّة.

5. الإهمال الطبي

يعد الإهمال الطبي من أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في سجن الحوض الجاف، حيث يتم تجاهل حالاتهم الصحية بشكل متعمد، ما يؤدي إلى تفاقم معاناتهم الجسدية والنفسية. لا يقتصر الإهمال على الحالات الصحية الطارئة فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الحالات المزمنة التي تتطلب رعاية مستمرة وعلاجًا متخصصًا، وهو ما لا توفره إدارة السجن.

من القضايا نذكر قضية صادق إبراهيم حسن حبيل. بحسب ما وردنا من معلومات، فقد خضع صادق لعملية جراحية تضمنت إزالة الغدة في البطن. وبدلًا من توفير الرعاية اللازمة بعد العملية، تم نقله في اليوم الثاني مباشرة للسجن. بتاريخ 28 يناير، كان من المفترض أن يذهب إلى موعد مراجعة في مشفى السلمانية، لكنه حرم من موعده الطبي لتزامنه مع جلسة النطق بالحكم التي قضت بحبسه مدة عام، بدلا من تقديم موعد المعاينة الطبية من قبل إدارة التوقيف.

كذلك يعاني عدد من السجناء الأطفال من آلام شديدة في مناطق مختلفة من أجسادهم. يعاني الطفل علي المتروك، من آلام شديدة في أسنانه دون الحصول على العلاج اللازم. رغم تدهور حالته الصحية بشكل ملحوظ حتى باتت تؤدي إلى نوبات إغماء بسبب الآلام الحادة، اكتفت السلطات بتقديم مسكنات للألم دون معالجة السبب الأساسي، مما جعل حالته تتفاقم وتستمر في التدهور.

إضافة إلى ذلك، يواجه صغار المحكومين مشاكل صحية أخرى نتيجة ظروف الاحتجاز غير الصحية، مثل الحرمان من الملابس الجديدة والنظيفة. يُحرم السجناء من إدخال ملابس بديلة أو حتى ملابس نظيفة، مما يضطرهم إلى ارتداء الملابس القديمة والمتهالكة لفترات طويلة. هذا يُسهم في تفشي الأمراض الجلدية بين المحتجزين، حيث تزداد احتمالية الإصابة بالتهابات الجلد. ومما يزيد الأمر سوءًا هو أن إدارة السجن لا توفر تدابير وقائية لحماية الأطفال من الأمراض المعدية أو من تعرضهم لمضاعفات صحية من جراء الإهمال الطبي المستمر. هذا يُظهر بشكل جلي عدم احترام حقوق هؤلاء الأطفال في الحصول على رعاية صحية لائقة، وهو انتهاك صارخ لحقوقهم الإنسانية.

سابعًا: الاضراب عن الطعام

في الفترة بين أكتوبر 2024 ويناير 2025، خاض عدد من الأطفال والسجناء القاصرين في سجن الحوض الجاف إضرابات عن الطعام احتجاجًا على ظروف احتجازهم ومطالبة بحقوقهم الأساسية.

في 15 أكتوبر 2024، بدأ 31 سجينًا شابًا في سجن الحوض الجاف إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على حرمانهم من حقهم في التواصل مع عائلاتهم عبر المكالمات المنتظمة ومكالمات الفيديو، إضافة إلى القيود المفروضة على إحياء مناسباتهم الدينية بشكل جماعي. كان هذا الإضراب خطوة للتعبير عن معاناتهم من الانتهاكات المستمرة لحقوقهم الأساسية.

في 16 ديسمبر 2024، بدأ ثلاثة قاصرين، علي أحمد عمران (16 عامًا)، علي سلمان، ومحمد خاتم، إضرابًا عن الطعام بعد استثنائهم من العفو الملكي الذي أُعلن عنه في 15 ديسمبر. علي أحمد عمران صرح في تسجيل صوتي نُشر في 19 ديسمبر أنه قرر الانضمام إلى الإضراب احتجاجًا على استمرار احتجازه دون محاكمة منذ اعتقاله، مطالبًا بالإفراج عنه أو الإسراع في محاكمته، بالإضافة إلى توحيد قضيته ليتمكن من استئناف تعليمه المدرسي. في 22 ديسمبر 2024، أنهى أربعة أطفال، هم محمد عيسى خاتم، علي أحمد عمران، علي سلمان مرهون، وحسين صالح علي البري، إضرابهم عن الطعام بعد أن تم تأجيل محاكمتهم إلى 11 يناير 2025. كانت مطالبهم تشمل توحيد قضاياهم، محاكمتهم، أو الإفراج عنهم.

وبالتوازي مع هذه الإضرابات، في 3 يناير 2025، بدأ السجين السياسي عباس عون إضرابًا عن الطعام في سجن الحوض الجاف احتجاجًا على ظروف احتجازه القاسية وحرمانه من الرعاية الطبية لعلاج مشاكل عينيه التي كان يتلقى علاجًا منتظمًا لهما قبل اعتقاله. عباس، الذي تعرض للاعتقال في سبتمبر 2024، حُرم من الرعاية الطبية لمدة طويلة، مما دفعه إلى اتخاذ هذا الإجراء القاسي بعد وعود زائفة بتوفير العلاج. هذا الإضراب عن الطعام جاء كاحتجاج على الوضع القاسي الذي يعيشه، وعلى محاولات السلطات لإجباره على إنهاء احتجاجه الأول.

أعلن أربعة سجناء سياسيين إضرابهم عن الطعام في سجن الحوض الجاف، بعد أن كان عددهم خمسة قبل أن يُخلّى سبيل أحد زملائهم. السجناء الأربعة، حسين السماهيجي، سيدقاسم سيدعلي العلوي، علي عبدعلي البقالي، وأحمد عبدالحسين شاهين، يواجهون ظروفًا قاسية وتدهورًا كبيرًا في صحتهم، حيث أظهرت الفحوصات الطبية انخفاضًا خطيرًا في مستويات السكر في دمائهم إلى 2.7% بعد مرور أربعة أيام من الإضراب. على الرغم من هذه المخاطر الصحية، يصرون على مواصلة إضرابهم احتجاجًا على احتجازهم غير القانوني، مطالبين بالإفراج الفوري عنهم والإسراع في محاكمتهم.

في مقابلة إعلامية كشفت حورية الديري، مفوضة حقوق الطفل بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (NIHR)، أن المؤسسة تلقت 49 شكوى تتعلق بحقوق الأطفال بين يونيو 2023 وأغسطس 2024. شملت الشكاوى قضايا تتعلق بالهوية والإعاقة والصحة والتعليم، مع تزايد قضايا الحقوق المدنية والسياسية. كما أشارت إلى أن خمسة أطفال في الاحتجاز قدموا شكاوى تضمنت طلبات لضمان المحاكمة العادلة، الإبلاغ عن انتهاكات تتعلق بالسلامة الجسدية والنفسية، وحالات حرمان من التعليم.

وعلى الرغم من تصنيف القضايا وتقديم الشكاوى من قبل الأطفال المحتجزين، إلا أن دور المؤسسة يشوبه تقاعس واضح في متابعة هذه القضايا، مما يظهر هذه المقابلات وكأنها محاولات تلميع إعلامية لصورة أجهزة الدولة لا أكثر. هذا يشير إلى استهتار حقيقي من قبل أجهزة الدولة في حماية حقوق الأطفال، حيث تظل العديد من القضايا دون معالجة فعالة.

التوصيات العاجلة

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأطفال المحتجزين بتهم سياسية تتعلق بالتعبير عن الرأي والمحتجزين بتهم مفبركة مبنية على اعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب: يجب أن يكون الإفراج عن الأطفال المحتجزين بتهم سياسية، خاصة تلك المتعلقة بالتعبير عن الرأي، أو تهم فبركة ذات خلفيات سياسية مبنية على اعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب أولوية عاجلة، ويتطلب ذلك تحديدًا إجراءات قانونية واضحة ومراجعة شاملة لجميع الحالات. فحق القاصرين في التعبير عن الرأي مكفول بموجب المواد 12 و13 و14 و15 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. كذلك فان اعتقال الأطفال تعسفيًا وتعذيبهم محظور بموجب المادة 37 من الاتفاقية ذاتها.

2. تحسين ظروف الاحتجاز: يجب تحسين ظروف الاحتجاز للأطفال، سواء الذين سجنوا بقضايا سياسية أو المسجونين بقضايا جرمية غير سياسية، بما يضمن كرامة الأطفال وسلامتهم ويساهم بإصلاحهم وتأهيلهم ليصبحوا أفرادًا صالحين في المجتمع بموجب المواد 9(3) و 12 (2) و19 و24 و25 و27 و37 و40. ينبغي أن تكون أماكن الاحتجاز مجهزة بشكل يلبي احتياجات الأطفال النفسية والجسدية، مع توفير الرعاية الصحية والتعليم كحقوق أساسية بموجب المواد 24 و28 و29 من الاتفاقية نفسها.

3. تحسين ظروف الاحتجاز للقاصرين المسجونين بقضايا جرمية غير سياسية: بعد الإفراج عن السجناء السياسيين القاصرين وتوقف الاعتقالات السياسية للأطفال والاكتفاء بسجن من تم احتجازهم بقضايا جرمية غير سياسية كإجراء أخير و لأقصر مدّة زمنية مناسبة ما يضمن كرامة الأطفال وسلامتهم ويساهم بإصلاحهم وتأهيلهم ليصبحوا أفرادًا صالحين في المجتمع بموجب المواد التي أشرنا اليها في النقطة السابقة.

4. المحاسبة على الانتهاكات: يجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات في مراكز الاحتجاز والقضاة الذين حكموا على القاصرين بتهم ثبت اتهامهم بها تحت التعذيب وظروف السجن غير الإنسانية والقضاة الذين أمروا باحتجاز القاصرين

بقضايا سياسية وفق اتهامات انتزعت منهم تحت التعذيب وظروف السجن غير الإنسانية، بما يضمن عدم إفلاتهم من العقاب. يتطلب ذلك التحقيق المستقل في أي انتهاكات موثقة وتقديم المتورطين للمحاكمة.

5. جبر الضرر: ضمان التعويض للضحايا عن الانتهاكات التي تعرضوا لها خلال فترة الاعتقال. ووقف جميع السياسات الانتقامية التي تمنع الضحايا من مواصلة تعليمهم أو العمل بعد الإفراج عنهم.

6. التأكيد على احترام حقوق الطفل: يجب أن تكون حقوق الأطفال أولوية أساسية في البحرين، ويجب أن يتم تعزيز حماية هذه الحقوق في جميع جوانب النظام القضائي.

7. دور المجتمع الدولي: يجب على المجتمع الدولي تكثيف الضغط على البحرين لتلبية التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، خاصة تلك المنصوص عنها في اتفاقية حقوق الطفل والتي صادقت عليها البحرين عام 1992. هذا يشمل دعم التحقيقات المستقلة في ممارسات الاحتجاز والانتهاكات في السجون البحرينية، وضمان تحقيق العدالة للأطفال المعتقلين.

8. الضغط لتطوير برامج العدالة الإصلاحية: يجب تشجيع البحرين على تطوير برامج إصلاحية بديلة للسجن، تستهدف إعادة تأهيل الأطفال المعتقلين بدلًا من معاقبة جميعهم بالعقوبات السالبة للحرية والاكتفاء باستخدام عقوبة السجن كإجراء أخير ولأقصر مدّة زمنية مناسبة. هذه البرامج يجب أن تركز على التعليم، والتوجيه النفسي، والأنشطة التي تساعد على دمج الأطفال في المجتمع بشكل إيجابي.

خلاصة

تدين منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الأطفال في مراكز الاحتجاز في البحرين، وتؤكد على ضرورة التزام الحكومة البحرينية بإجراء إصلاحات عاجلة وشاملة لضمان حماية حقوق الأطفال. إن استمرار هذه الانتهاكات، بما في ذلك الاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية، يتناقض بشكل صارخ مع المعايير الوطنية والدولية التي يجب أن تلتزم بها البحرين.

تدعو المنظمة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في دعم البحرين للوفاء بتعهداتها الدولية، مع تعزيز الرقابة على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. لا يمكن السماح باستمرار هذه الانتهاكات دون محاسبة المسؤولين عنها، ويجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط المستمر لضمان تحقيق العدالة للأطفال المعتقلين وتحسين ظروف احتجازهم.

إن البحرين بحاجة إلى إصلاحات جذرية في نظامها القضائي والعدلي تتضمن تغييرات تضمن حقوق الأطفال، وتضع حدًا للاعتقالات التعسفية والمعاملة القاسية، وذلك لا يمكن تحقيق من دون وقف سياسة الإفلات من العقاب وفتح باب المحاسبة.